

انطلاق أعمال المؤتمر التاسع لدور القطاع الخاص في مشاريع التنمية والبنية التحتية تحت رعاية أحمد الفهد

خدادة: قانون 7 لـ 2008 سيعرقل مساهمة «الخاص» في تنفيذ مشاريع الـ «B.O.T»

الخالد: المشاريع التنموية هي السبيل الحقيقي والأمن لضمان نمو فعلي للاقتصاد الوطني.. والقطاع النفطي مقبل على مشاريع عملاقة الجراح: القطاع الخاص لا يحتاج إلى مساعدة على هيئة صدقة أو هبة وإنما يطالب بمعاملته وفقاً للدستور للنهوض بالاقتصاد الوطني

يأتي مكملاً للخطوة حيث حرص على إشراك القطاع الخاص في عدد من مفاصل حياتنا الاقتصادية عبر مشروعات ومرافق بات انتقال ملكيتها إلى القطاع الخاص حاجة ملحة لا مفاص منها في حال أردنا لاقتصادنا تنافسية أكبر ولخدمتنا جودة أعلى. ودعا الجراح إلى منح الحكومة هذه الفرصة الذهبية، مشيداً بدور نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية والمالية ووزير التنمية والإسكان الشيخ أحمد الفهد، خاصة أنه مؤمن بدور القطاع الخاص في التنمية.

وقال الجراح أنه يجب أن تتم مساعدة الحكومة في توجيهاتها ومنحها فرصة لكي تلتقط أنفاسها بعد السنوات العجاف، موضحاً أن الأزمة المالية أثرت بشكل كبير على عدد كبير من الشركات، وذلك من خلال انهيار أسعار الأصول. وأكد أن القطاع الخاص لا يحتاج إلى مساعدة على هيئة صدقة، ولكنه يطالب بمعاملته وفقاً للدستور والقوانين المرصدة على أن يكون الجميع شركاء في الثروة ومسؤولين أيضاً أمام المجتمع في خلق القيمة المضافة وخلق فرص العمل للمواطنين. وانتقد الجراح التعسف الذي يمارسه البعض على القطاع الخاص بشكل جرح على الدستور والقوانين، مع الإمعان في جعل الدولة صاحبة الحضور في الشؤون الاقتصادية والاستثمارية مما أورت القطاع العام بطاقة مقتنة بلا إنتاجية.

وأضاف توفيق الجراح أن الحكومة ترسل مسائل مشوشة إلى القطاع الخاص تتسم بتعاضداتها ولا يقدر القطاع الخاص على فهمها، وفي رد عليه أرفد الصبيح قائلاً «الحكومة بالفعل تعطي رسائل متناقضة للشركات والقطاع الخاص والشعب والصحافة أيضاً وذلك لعدم وجود خطة واضحة وعلى سبيل المثال فإن الحكومة تعترض اتفاق 3 مليارات دينار خلال أول عام من الخطة وإن يغطي القطاع الخاص نصف هذه المشاريع إلا أن عدم الثقة من قبل الشركات بالدخول في هذه المشروعات».



.. ومقدا درعا تكريمية لراعي المؤتمر الشيخ أحمد الفهد ويتسلمها نيابة عنه عيسى خدادة



توفيق الجراح مقدما درعا تكريمية للشيخ طلال الخالد للرعاية الرئيسية مؤسسة البترول الكويتية للمؤتمر



جانب من الحضور الكبير في افتتاح المؤتمر

من الإجراءات لزيادة مساهمة المقاولين المحليين والمنتجات المحلية في اشغالهم، بالإضافة إلى التنسيق مع شركات القطاع الخاص لتزويدها بالمنتجات الناتجة عن العمليات النفطية لاستخدامها كمواد خام لإقامة صناعات تحويلية محلية».

محط اهتمام

بدوره قال رئيس مجلس إدارة شركة مجمعات الأسواق توفيق الجراح أن هذا الحدث الدوري يكاد يكون المأجور الوحيد بين كل المؤتمرات الاقتصادية والمالية وغير الخافد لخدمة سسة بعد الأخرى، موضحاً أنه كل عام يكتسب أهمية إضافية حتى بات محط اهتمام كل المعنيين بالشؤون الاقتصادية والاستثمارية من القطاعين العام والخاص على حد سواء. وأوضح الجراح في كلمته التي ألقاها خلال حفل الافتتاح أنه على قناعة بجدية الحكومة في تنفيذ خطة التنمية لأن الأقرار آتي بقانون ملزم تطبيقه للجميع، مشيراً إلى أن قرب أقرار قانون الخصخصة



جانب من الحضور الكبير في افتتاح المؤتمر

وأضاف قائلاً: «مما لا شك فيه أن صناعة البترول كيميائيات بغية بلوغ مكانة متميزة في هذا المجال». ولفت إلى أن افتتاح صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد لجمعية العطريات الجديد مؤخرًا من شأنه إضافة بعد استراتيجي بتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الكويتي في ظل تنامي الطلب العالمي على المنتجات البترولية. وأضاف قائلاً: «تحرص الشركات النفطية التابعة لمؤسسة البترول الكويتية على اتخاذ عدد



الجراح والخالد يقصان شريط افتتاح المعرض المصاحب للمؤتمر

ويتم في حال صعوبة التحويل لهذه المدة وبالشروط التي وردت بمواد القانون والتي روعي فيها أكبر قدر من الشفافية والعدالة بين المتنافسين. وأوضح خدادة أن المشروع يتضمن تنفيذ 10 آلاف وحدة سكنية بالإضافة إلى 3 آلاف وحدة سكن استثماري (شقق)، مشيراً إلى أنه تم تخصيص أرض مساحتها 48 هكتاراً بحدود 15 كيلومتراً، حيث سيتم منح الشركات مدة 90 يوماً لدراسته المشروع، بحيث يتاح للشركات الاستثمار على المشروع خلال شهرين، فيما سيتم المناقصة عن طريق مزايده علنية على غرار مناقصة الرخصة الثالثة للاتصالات وستكون بقيمة مضافة على قيمة السهم بمقدار 100 فلس.

مرحلة جديدة

من جانبه أكد العضو المنتدب للعلاقات الحكومية في مؤسسة البترول الكويتية الشيخ طلال الخالد أن المرحلة الحالية تعد مرحلة جديدة للتنمية الاقتصادية التي تعتمد على التحول من اقتصاد

البناء والتشغيل والتحويل لهذه المدة وبالشروط التي وردت بمواد القانون والتي روعي فيها أكبر قدر من الشفافية والعدالة بين المتنافسين. وأوضح خدادة أن المشروع يتضمن تنفيذ 10 آلاف وحدة سكنية بالإضافة إلى 3 آلاف وحدة سكن استثماري (شقق)، مشيراً إلى أنه تم تخصيص أرض مساحتها 48 هكتاراً بحدود 15 كيلومتراً، حيث سيتم منح الشركات مدة 90 يوماً لدراسته المشروع، بحيث يتاح للشركات الاستثمار على المشروع خلال شهرين، فيما سيتم المناقصة عن طريق مزايده علنية على غرار مناقصة الرخصة الثالثة للاتصالات وستكون بقيمة مضافة على قيمة السهم بمقدار 100 فلس.

وأشار إلى أن المؤسسة العامة للرعاية السكنية وجهت دعوة لجميع الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية للقاء التعريفي الذي سيعقد في مقر المؤسسة لاطلاع على الزيادة العلنية التي سطرحتها المؤسسة يوم الأحد الموافق 2010/5/16 لبيع 50٪ من أسهم الشركة التي ستعقد مشروع المساكن منخفضة التكاليف حسب ما ورد بالقانون رقم 7/45 لسنة 2007 وذلك بالتعاقد مع المؤسسة العامة للرعاية السكنية بنظام الـ «B.O.T» ولمدة استثمار تصل لـ 43 عاماً.

وأكد على تنفيذ المشروع بنظام

قال نائب المدير العام لشؤون الاستثمار والقطاع الخاص في المؤسسة العامة للرعاية السكنية عيسى خدادة أن ما ورد في مواد القانون رقم 7 لسنة 2008 والخاص باملاك الدولة العقارية من شروط سيعرقل مساهمة القطاع الخاص والمشاركة في تنفيذ المشاريع التنموية بنظام الـ «B.O.T». حيث خدادة جاء خلال افتتاحه للمؤتمر التاسع لدور القطاع الخاص في مشاريع التنمية والبنية التحتية التي انطلقت أنشطته أمس نيابة عن رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير الدولة لشؤون التنمية والإسكان الشيخ أحمد الفهد.

أضاف خدادة قائلاً: «لا مفاص

من تعديل بعض مواد القانون لما يراه المستثمرون من صعوبة في تطبيق القانون»، لافتاً إلى أنه من واقع تجربة المؤسسة في إعداد مستندات مزايده مشروع المساكن منخفضة التكاليف فإنه من المناسب أن يجري مستثمرو القطاع الخاص المشاركة في الزيادات المقبلة سواء تلك التي طرحتها المؤسسة العامة للرعاية السكنية أو اللجنة العليا لمشاريع الـ «B.O.T».

وأشار إلى أن المؤسسة العامة للرعاية السكنية وجهت دعوة لجميع الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية للقاء التعريفي الذي سيعقد في مقر المؤسسة لاطلاع على الزيادة العلنية التي سطرحتها المؤسسة يوم الأحد الموافق 2010/5/16 لبيع 50٪ من أسهم الشركة التي ستعقد مشروع المساكن منخفضة التكاليف حسب ما ورد بالقانون رقم 7/45 لسنة 2007 وذلك بالتعاقد مع المؤسسة العامة للرعاية السكنية بنظام الـ «B.O.T» ولمدة استثمار تصل لـ 43 عاماً.

وأكد على تنفيذ المشروع بنظام

قال نائب المدير العام لشؤون الاستثمار والقطاع الخاص في المؤسسة العامة للرعاية السكنية عيسى خدادة أن ما ورد في مواد القانون رقم 7 لسنة 2008 والخاص باملاك الدولة العقارية من شروط سيعرقل مساهمة القطاع الخاص والمشاركة في تنفيذ المشاريع التنموية بنظام الـ «B.O.T». حيث خدادة جاء خلال افتتاحه للمؤتمر التاسع لدور القطاع الخاص في مشاريع التنمية والبنية التحتية التي انطلقت أنشطته أمس نيابة عن رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير الدولة لشؤون التنمية والإسكان الشيخ أحمد الفهد.

وأشار إلى أن المؤسسة العامة للرعاية السكنية وجهت دعوة لجميع الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية للقاء التعريفي الذي سيعقد في مقر المؤسسة لاطلاع على الزيادة العلنية التي سطرحتها المؤسسة يوم الأحد الموافق 2010/5/16 لبيع 50٪ من أسهم الشركة التي ستعقد مشروع المساكن منخفضة التكاليف حسب ما ورد بالقانون رقم 7/45 لسنة 2007 وذلك بالتعاقد مع المؤسسة العامة للرعاية السكنية بنظام الـ «B.O.T» ولمدة استثمار تصل لـ 43 عاماً.

وأكد على تنفيذ المشروع بنظام

الرومي: جهاز المشروعات التنموية تلقى 24 مبادرة لمشاريع الـ B.O.T

وهذه المشاريع تتمثل في مشاريع الطرق السريعة أو مخافق الشرطة أو نقاط الحدود وغيرها من المشاريع الأخرى، وهذه المشاريع هي التي تؤهل للدولة بعد مرور فترة زمنية معينة على تنفيذها، في حين أن هناك مشاريع أخرى لا تؤهل للدولة بعد تنفيذها ولا تدخل في صميم عملها، مشيراً إلى أن الكويت تعتبر الدولة الوحيدة التي تخزن الحزن وتعجن العجين وتبيع البسكويت، وكلها قضايا ليس لها أي علاقة بمشاريع الـ B.O.T، كما أن الدولة نفسها هي التي تحتكر الأراضي السكنية والتراخيص التجارية، مضيفاً أن احتكار الدولة للأراضي هو السذي دفع البعض للتحايل من أجل الحصول على الأراضي وبالتالي إنشاء ردة فعل حكومية كبيرة. وأكد أن القانون الحالي مليء بالعيوب التي إن لم تعرقل فستشكل عيوباً مستقبلية تعوق لإستعماله وطرح حلًا تفضل في أن تطرح الدولة كيلومترين سنويًا من الأراضي أمام القطاع الخاص على أن تقسم الأسواق ومخازن ومجمعات تجارية بهدف فك الاحتكار الحالي.

وبين أن الأزمات الحقيقية تكمن مع الذات مشيراً إلى أن الدولة تحتكر اليوم البريد وخدمات الاتصالات الأرضية وكلها أمور لم يعد القطاع الحكومي يمارسها في أي دولة من دول العالم. ولفت إلى أن توجيه الدولة ليست لإعطاء القطاع الخاص فرصاً للاستثمار والعمل وإنما توجهت لإنشاء شركات تبقى الحصص الأكبر فيها للحكومة «السهم الذهبي» وهي هنا لم تقدم جدداً سوى نقل الاحتكار الحكومي إلى احتكار شركات مساهمة عامة.

وبنهاية الجلسة النقاشية الأولى من المؤتمر تم فتح الجباب للمداخلات والاستئلة من قبل الحضور، وتم خلالها الرد على استئلة متعلقة بالعائد على الدولة من منح أراض وفقاً لنظام الـ B.O.T، وكذلك مصرح الشركات التي حصلت على موافقات من الحكومة قبيل تعديل القانون بعد عام 2008.



جانب من الجلسة النقاشية الأولى

تعرض على الجهاز. وتابع الرومي أن القانون رقم 7 لسنة 2008 أوجد جهة مركزية للمشاريع الـ B.O.T، كما وحد المعايير المتعلقة بطرح المشاريع المختلفة، وفتح مجالات جديدة لم تكن موجودة بالسابق مثل مشاريع الكهرباء ومشروع النمر وغيرهما من المشاريع التي لم تكن توجد لولا وجود القانون رقم 7 لسنة 2008. وأكد على أن قانون الـ B.O.T أوجد ولمرة الأولى المسؤولية الحكومية على مشاريع الـ B.O.T من خلال مشاركة المسؤولين الحكوميين في إقرار هذه

المشاريع من خلال اجتماعهم بشكل دوري، كما أنه قد فرض نوعاً من المسؤولية الإيجابية على الجهات العامة بالدولة فيما يتعلق بهذه المشاريع. وقال وزير النفط الأسبق د.عادل الصبيح أن الكويت تعاني خطأ كبيراً في الأعمال، وأن هذا الخطأ يحتاج إلى بمراسمها وزير المالية لتعمل جنباً إلى جنب مع الجهاز، كما فرض قانون الـ B.O.T رقم 7 لسنة 2008 أسلوب التعامل مع الجهات الحكومية في جميع المشاريع التي

المشروعات التنموية التي تنفذ بنظام الـ B.O.T عادل الرومي أن الجهاز تلقى بالفعل 24 مبادرة لمشاريع الـ B.O.T، هذا فضلاً عن المشاريع الحكومية العديدة التي طرحتها مختلف الجهات الحكومية بالدولة. وأضاف أن الدولة عندما أنشأت جهاز تنمية المشروعات قام باتخاذ قرار لإنشاء لجنة عليا يرأسها وزير المالية لتعمل جنباً إلى جنب مع الجهاز، كما فرض قانون الـ B.O.T رقم 7 لسنة 2008 أسلوب التعامل مع الجهات الحكومية في جميع المشاريع التي

التويزري: الأزمة المالية كلفت الكويت 80 مليار دينار من الميزانية العامة للدولة



جانب من الجلسة الثانية

أكد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة المتحدة الترفيحية عادل عمور خلال ترؤسه الجلسة الثانية من المؤتمر على أن الشركات تعاني من عدم إختصاصها في إدارة مشاريع الـ B.O.T، حيث قال يجب أن يكون القطاع الخاص لديه استثمار كبير في الموارد البشرية والمالية لتحقيق التنمية في مشاريع البنية التحتية. وأضاف عمور خلال الجلسة الثانية أن مشاريع الـ B.O.T مهمة في السوق الكويتي، كما أن عدم استقرار الوضع السياسي ومخاطره يعوقان عملية الاستثمار والتنمية في مجال مشاريع البنية التحتية.

من جانبه استعرض نائب مدير إدارة الاستثمار المباشر في شركة الحد للتطوير إبراهيم العوضي التجربة البريطانية في تمويل مشاريع الـ B.O.T، حيث قال يعد دخول دول العالم بصفة عامة في نظام الـ B.O.T، جديداً وقد نجح في بعض الدول، مؤكداً أن التجارب العالمية في هذا المجال بدأت في منتصف الثمانينيات وأولها كان في هونغ كونغ تلبها الصين التي بدأت فيها عام 1986، من خلال مشروع تطوير الطاقة الكهربائية. وأشار إلى أن التجربة البريطانية بدأت في 1992 عن طريق حزب العمال وكان التطبيق الفعلي لها عام 1997، موضحاً أن الحكومة البريطانية سعت إلى أن تعطي للقطاع الخاص دوراً بارزاً في تطوير مشاريع البنية التحتية في جميع المجالات، حيث أنها تقوم بعرض المشاريع المطروحة على القطاع الخاص أولاً، ثم أصبح لديها أكثر من 1,4 ألف مشروع يتم تنفيذها بنظام الـ B.O.T. وأضاف أن 20٪ من مشاريع الـ B.O.T في قطاع المواصلات، مبيناً أن بريطانيا سعت لتأسيس شركة لإدارة مشاريع الـ B.O.T، حيث بلغ إجمالي المشاريع التي أدارتها هذه الشركة 920 مشروعاً، بقيمة تفوق الـ 70 مليون جنيه استرليني. وعن طبيعة مشاريع الـ B.O.T، تطرح في الكويت قال أنها تقتصر على البنية التحتية وليست مشاريع تجارية، لافتاً إلى أن تمويل مشاريع الـ B.O.T، يتم من خلال البنوك

قال نائب المدير العام لشؤون الاستثمار والقطاع الخاص في المؤسسة العامة للرعاية السكنية عيسى خدادة أن ما ورد في مواد القانون رقم 7 لسنة 2008 والخاص باملاك الدولة العقارية من شروط سيعرقل مساهمة القطاع الخاص والمشاركة في تنفيذ المشاريع التنموية بنظام الـ «B.O.T». حيث خدادة جاء خلال افتتاحه للمؤتمر التاسع لدور القطاع الخاص في مشاريع التنمية والبنية التحتية التي انطلقت أنشطته أمس نيابة عن رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير الدولة لشؤون التنمية والإسكان الشيخ أحمد الفهد.

وأضاف خدادة قائلاً: «لا مفاص

من تعديل بعض مواد القانون لما يراه المستثمرون من صعوبة في تطبيق القانون»، لافتاً إلى أنه من واقع تجربة المؤسسة في إعداد مستندات مزايده مشروع المساكن منخفضة التكاليف فإنه من المناسب أن يجري مستثمرو القطاع الخاص المشاركة في الزيادات المقبلة سواء تلك التي طرحتها المؤسسة العامة للرعاية السكنية أو اللجنة العليا لمشاريع الـ «B.O.T».

وأكد على تنفيذ المشروع بنظام

قال نائب المدير العام لشؤون الاستثمار والقطاع الخاص في المؤسسة العامة للرعاية السكنية عيسى خدادة أن ما ورد في مواد القانون رقم 7 لسنة 2008 والخاص باملاك الدولة العقارية من شروط سيعرقل مساهمة القطاع الخاص والمشاركة في تنفيذ المشاريع التنموية بنظام الـ «B.O.T». حيث خدادة جاء خلال افتتاحه للمؤتمر التاسع لدور القطاع الخاص في مشاريع التنمية والبنية التحتية التي انطلقت أنشطته أمس نيابة عن رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير الدولة لشؤون التنمية والإسكان الشيخ أحمد الفهد.